موجز تنفيذي

تشرين الثاني/نوفمبر 2023

خارج عن السيطرة

الاتجار بمكونات العبوات الناسفة المبتكرة والمتفجرات التجارية في غرب أفريقيا

موجز تنفيذي، استنتاجات رئيسية، ملاحظات بشأن السياسات

مسح الأسلحة الصغيرة

خارج عن السيطرة

الاتجار بمكونات العبوات الناسفة المبتكرة والمتفجرات التجارية في غرب أفريقيا

موجز تنفيذي، استنتاجات رئيسية، ملاحظات بشأن السياسات

أمكن إجراء هذه الترجمة بفضل الدعم المالي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للمرحلة الثانية من مشروع الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية الذي يضطلع بتنفيذه كل من برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (المنسّق) والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية (قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2021/1726 المؤرخ في 28 أيلول/سبتمبر 2021).

مسح الأسلحة الصغيرة

Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DE L'EUROPE ET DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

هذا المنشور مقتطف من تقرير أطول (ISBN 978-2-940747-14-6) صدر بدعم من وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية والوزارة الفرنسية لأوروبا والشؤون الخارجية. ويمكن الاطلاع على التقرير باللغتين الإنجليزية والفرنسية على الموقع الإلكتروني لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة.

الملخص التنفيذي

انتشر استخدام العبوات الناسفة المبتكرة في غرب أفريقيا بشكل كبير بين عامي 2014 و2022. في عام 2022، تضررت بوركينا فاسو والكاميرون ومالي والنيجر ونيجيريا بشدة من هذه الأسلحة، في حين عانى كل من بنين وتوغو وساحل العاج من التهديد الناشئ الذي يشكّله استخدامها. كما أنشأت شبكات تصنيع العبوات الناسفة المبتكرة، من خلال نقل المواد أو التدريب، جسورا تربط بين مختلف ميادين النزاعات في غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك حوض بحيرة تشاد، حيث تستخدم الجماعات المسلحة العبوات الناسفة المبتكرة بكثافة. ولم يطرأ على العبوات الناسفة تغيير كبير، سواء على مستوى التصميم أو التكلفة التي تظل زهيدة في جميع أنحاء منطقة غرب أفريقيا، مما يجعلها السلاح المثالي لتنفيذ هجمات ضد قوات الأمن المحلية والدولية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والمدنيين. وقد جمع برنامج مسح الأسلحة الصغيرة بيانات عن أكثر من 2200 حادثة متصلة بالعبوات الناسفة المبتكرة في الفترة الممتدة من آذار/مارس 2013 إلى أيلول/سبتمبر 2022، بما في ذلك نوع كل حادثة وتاريخها وموقعها. كما جمع فريق البحث معلومات عن الجناة وأهدافهم وعن أكثر من 6600 ضحية من الوفيات والإصابات. وقد تم جمع البيانات من خلال الأبحاث التي أجريت في بوركينا فاسو وغانا وغينيا والكاميرون[1] وكوت ديفوار ومالي والنيجر، بالإضافة إلى الأبحاث المكتبية والمقابلات عن بعد بالنسبة لبنين وتشاد ونيجيريا. وعند الاقتضاء، يشير التقرير، من منظور مقارن، إلى حوادث متعلقة بالعبوات الناسفة المبتكرة أو انتشار مكوناتها في مناطق وبلدان أخرى مثل بعض بلدان شمال أفريقيا ووسط أفريقيا وشرق أفريقيا والشرق الأوسط.

شملت معظم حوادث العبوات الناسفة المبتكرة التي جرى تحليلها خلال هذه الدراسة عبوات ناسفة مبتكرة تحتوي على مكونات أو سلائف متفجرة صنعت خصيصا لقطاعي الاستخراج التجاري والبناء. وتتزود شبكات تصنيع العبوات الناسفة المبتكرة من المنتجات الكيميائية المصنّعة والمورّدة لصنع مستحلبات التعدين المتفجرة السائبة، مثل نترات الأمونيوم، بشكل أساسي من غانا ونيجيريا. ويحوَّل مسار المتفجرات التجارية السائبة، بما في ذلك سلائفها وملحقاتها، مثل معدات بدء التفجير الكهربائية وأسلاك التفجير، من الأسواق المشروعة إلى الأسواق غير المشروعة. وتلبي المواد التي يتم تحويل مسارها احتياجات قطاع التعدين الحرفي للذهب، الذي يزدهر إلى حد كبير خارج القانون في غرب ووسط أفريقيا. ولكن جزءا صغيرا من هذه المواد يُستخدَم لتصنيع العبوات الناسفة المبتكرة. كما تشكل الذخائر المتفجرة التي تم الاستيلاء عليها أو سرقتها أو استردادها[2] – ومن بينها الألغام القديمة المضادة للمركبات والمهربة من تشاد وليبيا وربما السودان – مصدرا لمكونات العبوات الناسفة المبتكرة.

ولمنع الجماعات المسلحة والمجرمين من الوصول إلى المواد المتفجرة التجارية وغيرها من مكونات العبوات الناسفة المبتكرة، يجب على الدول المتضررة من هذه العبوات ودول المنشأ ودول العبور أن تنسّق إجراءاتها. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- إجراء عمليات جرد وطنية
- وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لمكافحة العبوات الناسفة المبتكرة

- إنشاء آليات للرصد وتبادل المعلومات والتنسيق
- العمل على تحديث الأحكام التنظيمية ومواءمتها
- التعاون مع جمعيات التعدين الحرفي، وقطاع التعدين والمتفجرات، والدول، والكتل التجارية الإقليمية بغية الإصلاح التنظيمي
- وضع معايير دنيا لتعقب المتفجرات التجارية السائبة والفردية.

يتطلب الحد من استرداد الذخائر المتفجرة تجديد الاستثمار في برامج تطهير حقول الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار[3] في كامل منطقة الساحل.

الاستنتاجات الرئيسية

- عندما يكون بإمكان الجماعات المسلحة غير الحكومية الوصول دون ضابط إلى المتفجرات وملحقاتها (خاصة معدات بدء التفجير الكهربائية وأسلاك التفجير والسلائف المتفجرة السائبة) نتيجة الاحتيال وضعف الإجراءات الرقابية وغياب الرقابة داخل المنطقة دون الإقليمية، يصبح باستطاعتها تصنيع أسلحة منخفضة التكلفة واستخدامها لزعزعة استقرار الدول من خلال قتل وإصابة قوات الدفاع والأمن وقوات حفظ السلام والمدنيين.

- تشير الاتجاهات السائدة وتواصل اتساع نطاق النزاع نحو دول خليج غينيا إلى أنه من المرجح أن تتفاقم مشكلة استخدام العبوة الناسفة المبتكرة وما يتصل بها من اتجار غير مشروع، إذا لم يكن هناك تدخل حاسم.

- إن أغلب المتفجرات التجارية المسرّبة، وبالتالي غير المشروعة، التي وُثقت خلال هذه الدراسة كانت موجهة لتزويد قطاع الاستخراج الحرفي وتنطوي على تكلفة اقتصادية للدول، حيث إنها مصحوبة بخسارة نظرية للإيرادات بالنسبة لقطاع التعدين الرسمي. وبما أن هذه الأنشطة – على خطورتها – توفر سبل عيش للأفراد والأسر العاملين في هذا القطاع غير الرسمي، فإن الدول غالبا ما لا ترى حاجة لقمعها.

- تقريبا جميع العبوات الناسفة المبتكرة الموثقة في هذه الدراسة كانت تحتوي على متفجرات أو ملحقات تجارية تم تحويل مسارها. ونادرا ما كانت الشحنات الرئيسية[4] لهذه المتفجرات من إنتاج المصانع، ويعزى ذلك على الأرجح لارتفاع تكلفة هذا النوع من الشحنات مقارنة بالسلائف المتفجرة السائبة مثل نترات الأمونيوم، ولكون هذا النوع من المتفجرات أكثر عرضة للتدهور نتيجة الظروف البيئية.

- للتصدي لاستخدام العبوات الناسفة المبتكرة والاتجار بها، سيكون من الضروري معالجة الأسباب الجذرية لاستخدامها وتطبيق سياسات منسقة وتدابير تنظيمية وإطلاق عمليات لإنفاذ القانون بقيادة الاستخبارات. وقد تلجأ شبكات تصنيع العبوات الناسفة المبتكرة إلى التزود بمتفجرات تجارية ذات تكلفة أكبر بقليل، إذا ما أصبح حصولها على سلائف التعدين المتفجرة السائبة الأقل سعرا، مقيدا بتدخلات معينة، مما يؤكد أهمية اتباع نهج وقائي شامل.

- تشكل العواقب الإنسانية للعبوات الناسفة المبتكرة بعدا حاسما يجب التركيز عليه بشكل أكبر. ويوفر إطار اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد فرصة لمساعدة الدول المتضررة على تحقيق فهم أفضل للمشكلة والإبلاغ عنها بشكل أفضل، فضلا عن التخفيف من المخاطر التي تهدد المدنيين، والتوعية بتأثيرها. كما أنه من شأن وفاء الدول بالتزامها بتطهير حقول الألغام الموروثة أن يوقف أحد المصادر المحتملة لمتفجرات العبوات الناسفة المبتكرة ومكوناتها. وبما أن الذخائر العنقودية تُستخدم أيضا في صنع العبوات الناسفة المبتكرة، فقد تلعب اتفاقية الذخائر العنقودية دورا هاما في تسريع جهود التطهير وتدمير المخزونات وتعميم المساعي.

ملاحظات بشأن السياسات

بالنسبة للهيئات الإقليمية الأفريقية:

- يجب أن تكون هناك مجموعة متسقة من الاستراتيجيات وخطط العمل وآليات التنسيق القارية والإقليمية والوطنية الرامية لمكافحة العبوات الناسفة المبتكرة، لضمان تقديم استجابة إقليمية فعالة للاتجار بمكونات العبوات الناسفة المبتكرة وتحويل مسار المتفجرات التجارية.
- وضع الاتحاد الأفريقي مشروع استراتيجية قارية لمكافحة العبوات الناسفة المبتكرة، كما وضعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية[5] مشروع استراتيجية إقليمية في نفس الشأن.
- يمكن للجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى أن تستفيد من مثل هذه العملية. ومن الجدير بالذكر أنه في المؤتمر الإقليمي الأول للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مكافحة العبوات الناسفة المبتكرة الذي عُقد من 21 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أشارت الدول الأعضاء إلى إمكانية وضع نهج إقليمي لمكافحة العبوات الناسفة المبتكرة والتزمت بوضع استراتيجية وآلية تنسيق إقليمية.

بالنسبة للسلطات التنظيمية القطاعية والوطنية:

- من شأن قطاع المتفجرات التجارية والدول المنتجة والمستوردة أن يستفيدوا من وضع لوائح تنظيمية حديثة ومنسقة تدعم جهود مكافحة تسريب العبوات الناسفة المبتكرة وانتشارها.
- يمكن أن تمثل اللوائح التنظيمية النموذجية خطوة أولى نحو دعم عملية إصلاح تنظيمي تقودها الجماعة الاقتصادية الإقليمية.
- يُرجح لأي عملية تحديث أن تكون فعالة إذا ضمت الدولة والجهات الفاعلة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، لا سيما إذا كانت تشمل الاتفاق على ميزات تجارية تمكّن من تعقب المتفجرات، وآليات التعقب، وطرق إدارة دورة حياة المنتج.
- يمكن لتدابير تفرضها اللوائح الدولية أو الوطنية أو العناية الواجبة للقطاع، مثل وضع معايير خاصة بالوسم الفريد للمتفجرات التجارية وتعقبها طوال دورة حياتها، أن تلعب دورا هاما في مكافحة استخدام العبوات الناسفة المبتكرة. وفي غياب هذه المعايير، يصعب كشف التسريب عند حدوثه والوصول إلى نتيجة قطعية من التحقيقات.

بالنسبة للدول:

- يعتمد نجاح جهود مكافحة الانتشار غير المشروع على الأدلة وعلى إرفاقها بتدابير متعلقة بمكافحة العبوات الناسفة المبتكرة.
- يمكن للدول أن تدعم هذه المبادرات عن طريق وضع آلية لتبادل المعلومات وتنسيق العمليات، وتحسين استغلال العبوات الناسفة المبتكرة[6] وقدرات مختبرات الطب الشرعي، ورصد الاتجاهات وتحديد التهديدات الناشئة، وتعزيز تبادل المعلومات بين الدوائر الوطنية والدولية للدفاع والأمن والجمارك والاستخبارات.

- يمكن للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن تستفيد من هذا الإطار للحصول على مزيد من الدعم من المجتمع الدولي. ولتحقيق ذلك، سيتعين عليها اتخاذ التدابير اللازمة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ، بما في ذلك الإبلاغ عن أي عبوات ناسفة مبتكرة مصممة للعمل كألغام مبتكرة مضادة للأفراد.

- ينبغي على الدول إيلاء الأولوية لتمويل تطهير حقول الألغام الموروثة التي تغذي شبكات تصنيع العبوات الناسفة المبتكرة في منطقة الساحل. وهو حال حقول الألغام الموجودة في شمال تشاد وليبيا، والتي يبدو أنها المصدر الرئيسي للألغام المضادة للمركبات من طراز PRB M3، والتي، كغيرها من الذخائر المتفجرة المتروكة، يتم استخدامها على نطاق واسع في تصاميم العبوات الناسفة المبتكرة في غرب ووسط أفريقيا.

بالنسبة للجماعات الاقتصادية الإقليمية:

- إن وضع استراتيجيات دون إقليمية قائمة على البحوث الميدانية وعلى العمليات الوطنية للتقييم الذاتي، فضلا عن إنشاء فرق عمل وآليات لتبادل البيانات ترتكز على السياسة العامة، من شأنه أن يسهم في ظهور نهج مشترك لمكافحة العبوات الناسفة المبتكرة.

بالنسبة لقوات الأمن الدولية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة:

- يكتسي التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهمية بالغة في تعزيز ولايات مكافحة الانتشار وقدرات البعثات المعنية، بما في ذلك تحديد الجهات المسؤولة عن الهجمات التي تستهدف حفظة السلام باستخدام العبوات الناسفة المبتكرة، وتقديم استجابة أكثر تماسكا وشمولا لمشكل العبوات الناسفة المبتكرة، إلى جانب دعم النهُج الإقليمية لمواجهة تهديد العبوات الناسفة المبتكرة. ويتماشى هذا التعاون مع الاستنتاجات الرئيسية للاستعراض الاستراتيجي المستقل لاستجابة الأمم المتحدة للتهديد الذي تشكله الذخائر المتفجرة.

- يقدم القسم الخامس من هذا التقرير مزيدا من التفاصيل عن الأطر المعيارية المتعلقة بالعبوات الناسفة المبتكرة، والثغرات التنظيمية في هذا الشأن، والتبعات السياسية.

الحواشي

1 على الرغم من أن الكاميرون تصنف عادة كدولة من دول وسط أفريقيا، إلا أنها أدرجت في الدراسة نظرا للطبيعة عبر الوطنية لمشكلة العبوات الناسفة المبتكرة، خاصة مع نيجيريا.

2 يشير مصطلح "الذخائر المتفجرة المستردة" إلى أصناف الذخائر المتفجرة التي تم إسقاطها أو تفجيرها أو إطلاقها أو قذفها أو وضعها – ثم إزالتها – لإعادة استخدامها بشكل ما. وقد ينطوي هذا المصطلح على استرداد مخلفات الحرب القابلة للانفجار أو إزالة الألغام من مكان وضعها.

3 يشمل مصطلح "مخلفات الحرب القابلة للانفجار" الذخائر المتروكة القابلة للانفجار التي تخلّفها النزاعات المسلحة.

4 من ضمن الشحنات الرئيسية للمتفجرات التجارية المنتجة في المصانع، يمكن ذكر متفجرات النتروجليسرين والنترويستر.

5 تضم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ثماني دول أعضاء وهي: إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجنوب السودان وجيبوتي والسودان وكينيا والصومال.

6 يشير هذا المصطلح إلى القدرة على جمع المعلومات السياقية والأدلة المادية، مثل عينات التربة ومكونات العبوات الناسفة المبتكرة أو مخلفاتها وأي مواد أخرى متصلة بالحادث، في مكان وقوع حادث انفجار عبوة ناسفة مبتكرة، بهدف تحليل البيانات وتطوير المعارف المتعلقة بالتهديد الذي تشكله هذه العبوات.

Small Arms Survey
Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva
Switzerland

الهاتف: 5777 908 22 41 +
الفاكس: 2738 732 22 41 +
البريد الالكتروني: info@smallarmssurvey.org

نبذة عن
برنامج مسح الأسلحة الصغيرة

برنامج مسح الأسلحة الصغيرة هو مركز تميّز عالمي تتمثل مهمته في توفير معارف محايدة مستندة على الأدلة ذات صلة بالسياسات المتعلقة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر البرنامج المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليلات بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، كما يشكل مرجعًا للحكومات وواضعات وواضعي السياسات وأهل البحث والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا في المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية.

ويضم البرنامج طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة. كما يتعاون مع شبكة من الباحثات والباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلداً.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع البرنامج: www.smallarmssurvey.org

منشور صادر عن برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، بدعم من وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية والوزارة الفرنسية لأوروبا والشؤون الخارجية